تأثيرات أدوات السياسة النقدية

يجب أولاً أن يتم التفريق بين سعر الخصم وبين سعر الفائدة، حيث أن:

سعر الخصم: وهو أحد أدوات السياسة النقدية، ويتحكم به البنك المركزي، ويمثل النسبة المئوية المفروضة على البنوك التجارية تجاه البنك المركزي.

سعر الفائدة: وهي نسبة مئوية يقوم البنك التجاري بتحصيلها من المقترض، وتمثل فائدة البنك التجاري المضافة إلى نسبة سعر الخصم العائدة للبنك المركزي.

سعر الخصم: يتخذ البنك المركزي قراراً برفع سعر الخصم.
ارتفاع سعر الخصم (يؤدي إلى) يقل إقبال المستثمرين على الاستثمار (يؤدي إلى) تخفيض كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (يؤدي إلى) تخفيض النشاط الاقتصادي (يؤدي إلى) تخفيض الطلب الكلي. والعكس صحيح.

نسبة الاحتياطي القانوني: يتخذ البنك المركزي قراراً بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.
تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (يؤدي إلى) زيادة قدرة البنوك التجارية على الإقراض (يؤدي إلى) زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (يؤدي إلى) زيادة النشاط الاقتصادي. والعكس صحيح.

سياسات السوق المفتوحة: يتخذ البنك المركزي قراراً بشراء/بيع السندات الحكومية.
بيع السندات الحكومية (يؤدي إلى) سحب السيولة النقدية من السوق (يؤدي إلى) تخفيض كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (يؤدي إلى) تخفيض القدرة الشرائية. والعكس صحيح.

السياسة النقدية التوسعية والانكماشية: يتخذ البنك المركزي قراراً توسعياً بتنشيط الاقتصاد وزيادة الاستثمار.
ويحدث ذلك بتخفيض سعر الخصم وتخفيض نسبة الاحتياطي النظامي وشراء السندات الحكومية، والعكس صحيح في السياسة النقدية الانكماشية.

تأثيرات أدوات السياسة المالية

الضرائب: تتخذ الحكومة قراراً بزيادة الضرائب.
زيادة الضرائب (يؤدي إلى) تقليل الدخل المتاح (يؤدي إلى) تخفيض الطلب الكلي (يؤدي إلى) تخفيض النشاط الاقتصادي. والعكس صحيح.

الإنفاق الحكومي: تتخذ الحكومة قراراً بتخفيض الإنفاق الحكومي.
تخفيض الإنفاق الحكومي (يؤدي إلى) تقليل فرص المشاريع والتوسع والنمو (يؤدي إلى) تقليل الدخل المتاح (يؤدي إلى) تخفيض الطلب الكلي (يؤدي إلى) تخفيض النشاط الاقتصادي. والعكس صحيح.

السياسة النقدية التوسعية والانكماشية: تتخذ الحكومة قراراً توسعياً بتنشيط الاقتصاد وزيادة الاستثمار.
ويحدث ذلك بتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي، والعكس صحيح في السياسة النقدية الانكماشية.

قاعدة مهمة

دائماً وأبداً مضاعف الضرائب بالسالب

دائماً وأبداً مضاعف الضرائب أصغر من / أقل من مضاعف الإنفاق وبدون إشارة

تحديد مستوى الدخل التوازني في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات

بعد أن تم الحديث سابقاً عن تحديد مستوى الدخل التوازني في اقتصاد القطاعين (الاستهلاك والاستثمار)، فإن الحديث الآن سوف يضاف إليه عامل جديد وهو (الإنفاق الحكومي) باعتباره أحد العوامل المهمة في عمليات التوازن. حيث أن:

باعتبار أن **الدخل** هو مجموع	باعتبار أن **الإنفاق** هو مجموع
(في القطاعين) الاستهلاك + الادخار	(في القطاعين) الاستهلاك + الاستثمار
(في ثلاث قطاعات) الاستهلاك + الادخار حيث لا يتأثر الدخل بصورة مباشرة من جراء الإنفاق الحكومي	(في ثلاث قطاعات) الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي حيث يتأثر الدخل بصورة مباشرة من جراء الإنفاق الحكومي ويعتبر جزءاً من أجزائه

أما **الدخل التوازني (مستوى الدخل التوازني) (د✷)** فإنه

في القطاعين

$$د✷ = \frac{\text{الاستهلاك التلقائي (هـ١)} + \text{الاستثمار التلقائي (ث.)}}{\text{الميل الحدي للادخار (م.ح.ر.)} = (١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك} = ١ - هـ٢)}$$

في ثلاث قطاعات

$$د✷ = \frac{\text{الاستهلاك التلقائي (هـ١)} + \text{الاستثمار التلقائي (ث.)} + \text{الإنفاق الحكومي (ح)}}{\text{الميل الحدي للادخار (م.ح.ر.)} = (١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك} = ١ - هـ٢)}$$

مع ملاحظة ما يلي:

١. أن ما ذكر أعلاه، إنما هو في حالة عدم وجود الضرائب.
٢. أن الإنفاق الحكومي ثابت في المقدار.
٣. أن الإنفاق الحكومي يتم تمويله من عائدات الضرائب.

وبالتالي فإن

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي (م ح)} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \frac{١}{١ - هـ٢}$$

حيث يلاحظ من القانون أعلاه، تطابقه مع قانون مضاعف الاستثمار

تأثير وجود الضرائب على التوازن في ظل الإنفاق الحكومي

فائض في الموازنة إذا كانت الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي ض > ح

عجز في الموازنة إذا كانت الضرائب أصغر من الإنفاق الحكومي ض < ح

توازن في الموازنة إذا كانت الضرائب تساوي الإنفاق الحكومي ض = ح

ويكون عندها مضاعف الميزانية (المتوازنة) مساوية واحد صحيح (١)
وبذلك يكون قانون الدخل التوازني في حالة وجود ضريبة

هو ذات القانون السابق للإنفاق الحكومي مع طرح (الاستهلاك المخطط (س،) مضروباً في الضريبة (ض)

$$\frac{\text{الاستهلاك التلقائي (هـ١)} - (\text{الاستهلاك المخطط (هـ٢)} \times \text{الضريبة (ض)}) + \text{الاستثمار التلقائي (ث.)} + \text{الإنفاق الحكومي (ح)}}{\text{الميل الحدي للادخار (م.ح.ر.)} = (١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك} = ١ - \text{هـ٢})}$$

وبالتالي، سوف تصبح القاعدة بعد إضافة الضرائب إليها كما يلي

الاستهلاك (هـ) = الاستهلاك التلقائي (هـ١) + الاستهلاك المخطط (هـ٢) × (الدخل (د) – الضريبة (ض))
= هـ١ + هـ٢ × (د – ض)

الادخار (ر) = – الاستهلاك التلقائي (هـ١) + (١ – الاستهلاك المخطط (هـ٢)) × (الدخل (د) – الضريبة (ض))
= – الاستهلاك التلقائي (هـ١) + (الميل الحدي للاستهلاك) × (الدخل (د) – الضريبة (ض))
= – هـ١ + (١ – هـ٢) × (د – ض)

حيث ومن خلال المراجعة السابقة يتبين لنا أن

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{\text{الدخل – الدخل الذي قبله (}\Delta\text{ د)}}{\text{الاستثمار – الاستثمار الذي قبله (}\Delta\text{ ث)}} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار (١ – هـ٢)}}$$

$$\text{مضاعف الإنفاق} = \frac{\text{الدخل – الدخل الذي قبله (}\Delta\text{ د)}}{\text{الإنفاق – الإنفاق الذي قبله (}\Delta\text{ ح)}} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار (١ – هـ٢)}}$$

$$\text{مضاعف الضرائب} = \frac{\text{الدخل – الدخل الذي قبله (}\Delta\text{ د)}}{\text{الضريبة – الضريبة التي قبلها (}\Delta\text{ ض)}} = \frac{\text{– الميل الحدي للاستهلاك (– م.ح.هـ.)}}{\text{الميل الحدي للادخار (١ – هـ٢)}}$$

$$\text{مقدار التغير في الضرائب} = \frac{\text{حجم الفجوة الاقتصادية}}{\text{مضاعف الضرائب}}$$

قواعد هامة جداً

(١) العلاقة بين مضاعف الاستثمار وبين الادخار والاستهلاك والميل الحدي لكل منهما

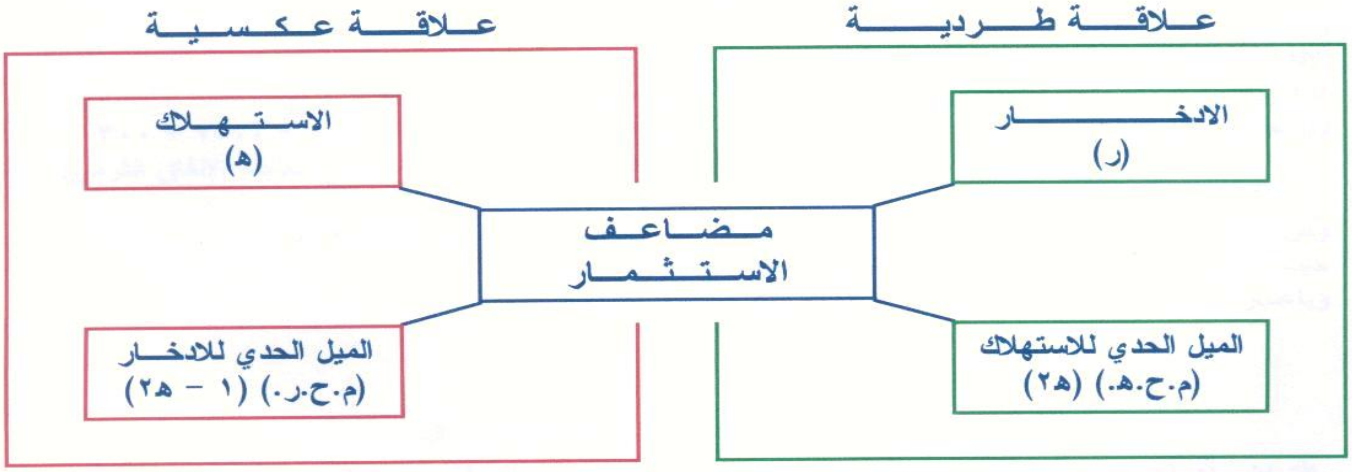

(٢) تنص النظرية المتوازنة على أنه: إذا تغير الإنفاق الحكومي بمقدار يساوي مقدار التغير في الضريبة، فإن مستوى الدخل القومي سوف يتغير بنفس المقدار مهما كانت قيمة التغير في الإنفاق الحكومي والضرائب.

مقدار التغير في الإنفاق الحكومي = مقدار التغير في الضريبة = مقدار التغير في الخل القومي

(٣) إذا تساوت الضرائب مع الإنفاق الحكومي (ض = ح): فإن الموازنة سوف تكون في حالة توازن، وعندها يكون مضاعف الميزانية مساوياً للواحد الصحيح (١).

(٤) العلاقة بين الاستثمار وبين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة والتقدم التكنولوجي

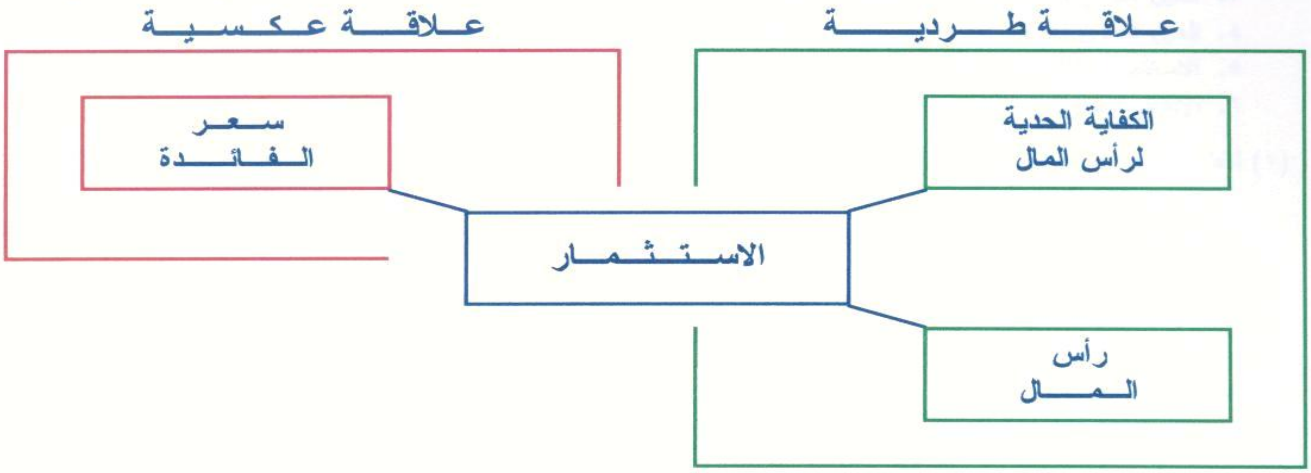

(٥) ينقسم الاستثمار إلى ثلاثة أنواع:

أ- الاستثمار في المخزون.
ب- الاستثمار في تشييد المساكن.
ت- الاستثمار في المصانع والعدد والآلات.

تمرين هام جداً: أوجد معادلة الإنفاق القومي إذا علمت أن:

هـ١ = ١٠٠٠ ح = ٢٠٠٠ هـ٢ = ٠,٨ خ = ٣٠٠ ث = ٥٠٠

الحل

حيث أن القانون العام:
الإنفاق القومي (ق) = الطلب الكلي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + الإنفاق الخارجي.

ق = هـ + ث + ح + خ

وأن:
الإنفاق الاستهلاكي (هـ) = (هـ١ + هـ٢ د)

فإنه وبالتعويض عن (هـ) بمعادلتها السابقة، يتكون لدينا: ق = (هـ١ + هـ٢ د) + ث + ح + خ

وبالتعويض عن القيم: ق = (١,٠٠٠ + ٠,٨ د) + ٥٠٠ + ٢٠٠٠ + ٣٠٠

ق = ٣,٨٠٠ + ٠,٨ د (هذه هي معاجلة الإنفاق القومي)

ومن المعاجلة المستنتجة يكون لدينا: ق = (هـ١ + ث + ح + خ) + هـ٢ د

حيث أن: قيمة (هـ١ + ث + ح + خ) هي نقطة التقاطع مع المحور الصادي.

وباعتبار أن العلامة (هـ٢ د) بالموجب: فالعلاقة طردية

تمرين شامل لما سبق

بافتراض أن (هـ = ٣٠٠ + ٠,٥ د) وأن (ث = ٢٠٠) وأن (ح = ٢٥٠). فأوجد ما يلي:

(١) نقطة التعادل جبرياً.
(٢) حدد مستوى التوازن (الدخل التوازني) في حالة القطاعين والثلاث قطاعات، وثلاث قطاعات مع وجود ضريبة.
(٣) وضح بالرسم حالة التوظف الكامل والفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية، وأحسب مقدار كل منها على الرسم.

الحـــل

يتضح من المعطيات ما يلي:

١. الاستهلاك التلقائي = هـ١ = ٣٠٠
٢. الاستهلاك المخطط = هـ٢ = ٠,٥
٣. الميل الحدي للاستهلاك = م.ح.هـ. = هـ٢ = ٠,٥
٤. الميل الحدي للادخار = م.ح.ر. = ١ – هـ٢ = ١ – ٠,٥ = ٠,٥
٥. الاستثمار (ث) = ٢٠٠
٦. الإنفاق الحكومي (ح) = ٢٥٠

(١) نقطة التعادل جبرياً: ويحدث ذلك عندما تكون (س) = (ل)

إذاً: هـ = ٣٠٠ + ٠,٥ د
وحيث أن هـ = د وبالتعويض عن (هـ) بـ(د) ينتج لنا:
د = ٣٠٠ + ٠,٥ د
د – ٠,٥ د = ٣٠٠ ٠,٥ د = ٣٠٠
إذاً: د = ٣٠٠ ÷ ٠,٥ = ٦٠٠

(٢) مستوى التوازن (الدخل التوازني) في حالة القطاعين والثلاث قطاعات، وثلاث قطاعات مع وجود ضريبة.

(أ) في القطاعين

$$د^* = \frac{\text{الاستهلاك التلقائي (هـ١)} + \text{الاستثمار التلقائي (ث.)}}{\text{الميل الحدي للادخار (م.ح.ر.)} = (١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك} = ١ - هـ٢)}$$

$$د^* = \frac{٣٠٠ + ٢٠٠}{١ - ٠,٥} = ١,٠٠٠$$

(ب) في ثلاث قطاعات بدون وجود الضريبة

$$د^* = \frac{\text{الاستهلاك التلقائي (هـ١)} + \text{الاستثمار التلقائي (ث.)} + \text{الإنفاق الحكومي (ح)}}{\text{الميل الحدي للادخار (م.ح.ر.)} = (١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك} = ١ - هـ٢)}$$

$$د^* = \frac{٣٠٠ + ٢٠٠ + ٢٥٠}{١ - ٠,٥} = ١,٥٠٠$$

(ج) في ثلاث قطاعات مع وجود الضريبة

$$د^* = \frac{\text{الاستهلاك التلقائي (هـ١)} - (\text{الاستهلاك المخطط (هـ٢)} \times \text{الضريبة (ض)}) + \text{الاستثمار التلقائي (ث.)} + \text{الإنفاق الحكومي (ح)}}{\text{الميل الحدي للادخار (م.ح.ر.)} = (١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك} = ١ - هـ٢)}$$

$$د^* = \frac{٣٠٠ - (٢٠٠ \times ٠,٥) + ٢٠٠ + ٢٥٠}{١ - ٠,٥} = ١,٣٠٠$$

(٣) وضح بالرسم حالة التوظف الكامل والفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية، وأحسب مقدار كل منها على الرسم.

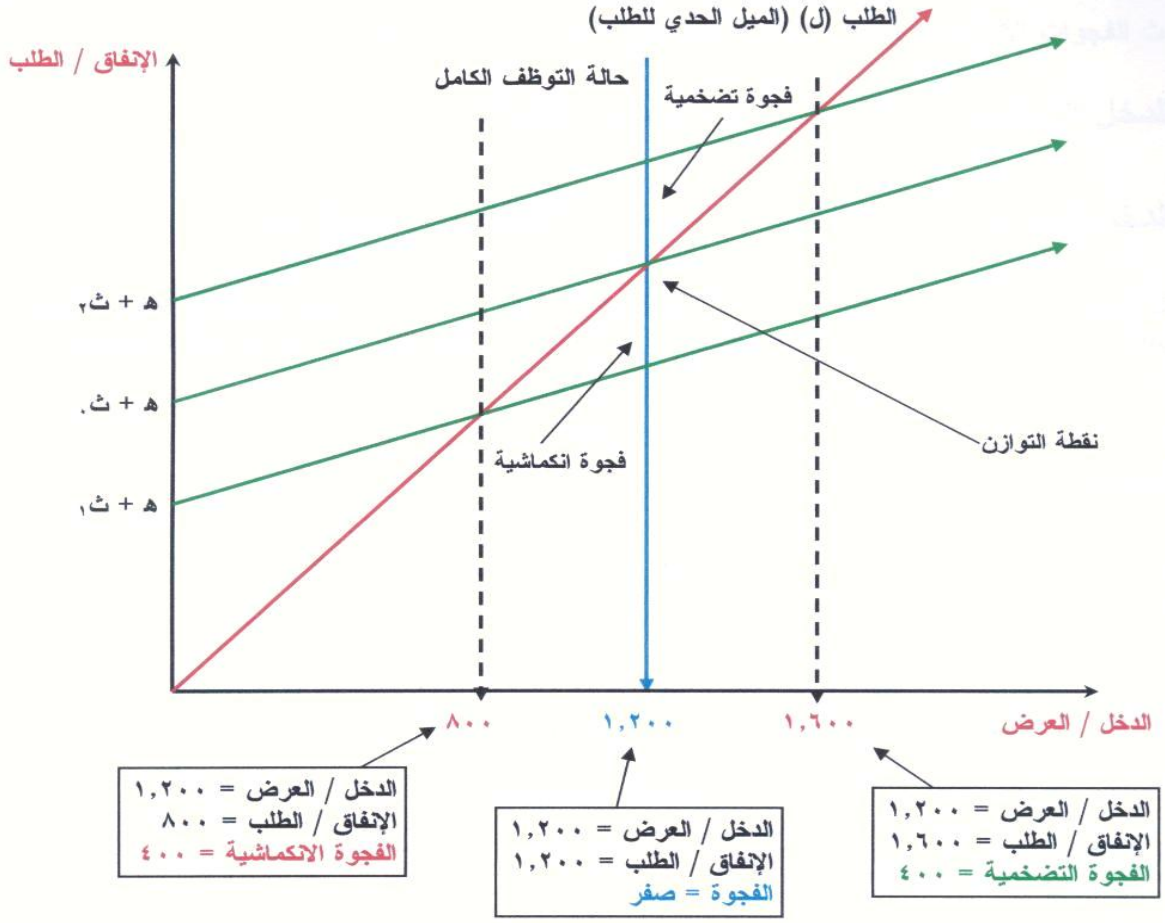

علاج الفجوة التضخمية والانكماشية عملياً

تحدث الفجوات الاقتصادية (الخلل الاقتصادي) عندما يكون:

الدخل التوازني > مستوى التوظف ينتج عنه فجوة انكماشية

الدخل التوازني < مستوى التوظف ينتج عنه فجوة تضخمية

مثال توضيحي: إذا كان الطلب الكلي الذي يتحقق عنده التوازن = ١٢٠، وكان مستوى الناتج القومي عند التوظف الكامل = ١٠٠ فإن هناك فجوة تضخمية بمقدار (٢٠). حيث زاد الطلب عن نقطة التوازن (التوظف) بمقدار (٢٠).

مثال (١): إذا زادت الضرائب بمقدار (١٠) وكان الميل الحدي للاستهلاك (م.ح.هـ.) = ٠,٧٥، فإن الدخل التوازني سوف ينخفض بمقدار ٣٠. اثبت ذلك عملياً.

الحل

حيث أن الميل الحدي للاستهلاك م.ح.هـ. = (هـ٢) = ٠,٧٥، فإن الميل الحدي للادخار (م.ح.ر.) = ٠,٢٥
وحيث أن الضريبة (ض) قد زادت بمقدار (١٠) فإن (Δ ض) = ١٠
وحيث أن:

$$\text{مضاعف الضرائب} = \frac{\text{الدخل – الدخل الذي قبله (Δ د)}}{\text{الضريبة – الضريبة التي قبلها (Δ ض)}} = \frac{\text{– الميل الحدي للاستهلاك (– م.ح.هـ.)}}{\text{الميل الحدي للادخار (١ – هـ٢)}}$$

وبالتعويض عن ذلك يتبين لنا ما يلي:

$$\text{مضاعف الضرائب} = \frac{\text{– الميل الحدي للاستهلاك (– م.ح.هـ.)}}{\text{الميل الحدي للادخار (١ – هـ٢)}} = \frac{-٠,٧٥}{٠,٢٥} = -٣$$

وبالتعويض عن ذلك في القانون مرة أخرى للوصول إلى الدخل (المجهول)، يتبين لنا ما يلي:

$$-٣ = \frac{\text{الدخل – الدخل الذي قبله (Δ د)}}{+١٠}$$

$$\text{الدخل – الدخل الذي قبله (Δ د)} = -٣ \times +١٠ = -٣٠$$

مثال (٢) هام جداً: إذا كان التوظف الكامل عند مستوى الناتج أو الدخل = ١,٥٠٠، وكان توازن الدخل = ١,٢٠٠ فما هو نوع الفجوة، وكيفية علاجها إذا كان الميل الحدي للاستهلاك = ٠,٨.

الحل

حيث أن التوظف الكامل يحدث عند ١,٥٠٠، فإن مستوى التوظف يحدث عند تلك النقطة، ويتساوى الدخل مع الإنفاق.
أما في المثال أعلاه، فيتبين لنا أن الدخل (د) قد انخفض عن نقطة التوازن بمقدار ٣٠٠، مما سيؤدي إلى إحداث فجوة انكماشية بذلك المقدار، حيث أصبح توازن الدخل أصغر من مستوى التوظف.

ولعلاج ذلك يتم:
(١) زيادة الإنفاق الحكومي.
(٢) تخفيض الضرائب.
(٣) زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معاً.

ويتم تحقق ذلك عملياً على النحو التالي:

أولاً: زيادة الإنفاق الحكومي.

$$\text{مضاعف الإنفاق} = \frac{\text{الدخل – الدخل الذي قبله } (\Delta \text{ د})}{\text{الإنفاق – الإنفاق الذي قبله } (\Delta \text{ ح})} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار } (١ - \text{هـ}٢)}$$

وبالتعويض عن ذلك يتبين لنا ما يلي:

$$\text{مضاعف الإنفاق} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار } (١ - \text{هـ}٢)} = \frac{١}{١ - ٠,٨} = \frac{١}{٠,٢} = ٥$$

وبالتعويض عن ذلك في القانون مرة أخرى للوصول إلى الدخل (المجهول)، يتبين لنا ما يلي:

$$٥ = \frac{٣٠٠}{\text{الإنفاق – الإنفاق الذي قبله } (\Delta \text{ ح})} = \frac{٣٠٠}{٥} = ٦٠$$

أي أنه بالمكان علاج الفجوة وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٦٠ مليون ريال.

ثانياً: تخفيض الضرائب.

$$\text{مضاعف الضرائب} = \frac{\text{الدخل – الدخل الذي قبله } (\Delta \text{ د})}{\text{الضريبة – الضريبة التي قبلها } (\Delta \text{ ض})} = \frac{\text{– الميل الحدي للاستهلاك } (- \text{م.ح.هـ})}{\text{الميل الحدي للادخار } (١ - \text{هـ}٢)}$$

وبالتعويض عن ذلك يتبين لنا ما يلي:

$$\text{مضاعف الضرائب} = \frac{- \text{هـ}٢}{١ - \text{هـ}٢} = \frac{- ٠,٨}{٠,٢} = - ٤$$

وبالتعويض عن ذلك في القانون مرة أخرى للوصول إلى الدخل (المجهول)، يتبين لنا ما يلي:

$$- ٤ = \frac{٣٠٠}{\text{الضريبة – الضريبة التي قبلها } (\Delta \text{ ض})}$$

$$\text{الضريبة – الضريبة التي قبلها } (\Delta \text{ ض}) = \frac{٣٠٠}{- ٤} = ٧٥ \text{ مليون}$$

أي أنه بالمكان علاج الفجوة الانكماشية والتي بمقدار ٣٠٠ مليون ريال، وذلك تخفيض الضرائب بمقدار ٧٥ مليون ريال.

ثالثاً: زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب معاً.

(١) مضاعف الضرائب × Δ الضرائب (ض) = – ٤ × ٧٥ = – ٣٠٠ مليون.

(٢) مضاعف الإنفاق × Δ الإنفاق = ٥ × ٦٠ = ٣٠٠ مليون.

أي أنه بالمكان علاج الفجوة الانكماشية والتي بمقدار ٣٠٠، وذلك بتخفيض الضرائب بمقدار ٣٠٠ وزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٣٠٠.

مثال (٣): في اقتصاد مغلق الميل الحدي للاستهلاك = ٧٥٪، فإذا علمت أن الطلب الكلي = ٩٠٠ مليون ريال وأن التوظف الكامل = ٥٠٠ مليون ريال. أجب عما يلي:

١. ما هي المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد.
٢. كيف يمكن علاج المشكلة بأدوات السياسة المالية.
٣. وضح بيانياً معطيات السؤال.
٤. كيف يمكن علاج المشكلة بأدوات السياسة النقدية.

الحل

حيث أن التوظف الكامل يحدث عند ٥٠٠ مليون، فهو يمثل العرض الكلي بينما يمثل الطلب الكلي ٩٠٠ مليون، وبزيادة الطلب الكلي على العرض فإن المشكلة في هذا الاقتصاد هي فجوة تضخمية.

حيث أن رفع التوظف الكامل في العادة يحتاج إلى سنوات طويلة، بينما تلعب السياسات النقدية وخلال فترة قصيرة من إحداث التوازن، لذا فإن التحكم بالطلب الكلي (المتضخم) هو الأنجح وليس التحكم في التوظف الكامل (العرض الكلي).

باستخدام الضرائب: يجب معرفة مضاعف الضريبة لمعرفة الكمية الواجب زيادتها لعلاج المشكلة وفقاً للقانون:

$$\text{مضاعف الضرائب} = \frac{\text{الدخل – الدخل الذي قبله } (\Delta \text{ د})}{\text{الضريبة – الضريبة التي قبلها } (\Delta \text{ ض})} = \frac{\text{– الميل الحدي للاستهلاك (– م.ح.هـ.)}}{\text{الميل الحدي للادخار (١ – هـ٢)}}$$

وبالتعويض عن ذلك يتبين لنا ما يلي:

$$\text{مضاعف الضرائب} = \frac{-\text{هـ٢}}{\text{١ – هـ٢}} = \frac{-\text{٠,٧٥}}{\text{٠,٧٥ – ١}} = -\text{٣}$$

وبالتعويض عن ذلك في القانون:

$$\text{مقدار التغير في الضرائب} = \frac{\text{حجم الفجوة الاقتصادية}}{\text{مضاعف الضرائب}} = \frac{\text{٤٠٠}}{\text{٣}} = \text{١٣٣,٣٣٣ مليون ريال}$$

باستخدام الإنفاق الحكومي:

$$\text{مضاعف الإنفاق} = \frac{\text{الدخل – الدخل الذي قبله } (\Delta \text{ د})}{\text{الإنفاق – الإنفاق الذي قبله } (\Delta \text{ ح})} = \frac{\text{١}}{\text{الميل الحدي للادخار (١ – هـ٢)}}$$

وبالتعويض عن ذلك يتبين لنا ما يلي:

$$\text{مضاعف الإنفاق} = \frac{\text{١}}{\text{١ – هـ٢}} = \frac{\text{١}}{\text{٠,٧٥ – ١}} = \text{٤}$$

وبالتعويض عن ذلك في القانون:

$$\text{مقدار التغير في الإنفاق الحكومي} = \frac{\text{حجم الفجوة الاقتصادية}}{\text{مضاعف الإنفاق الحكومي}} = \frac{\text{٤٠٠}}{\text{٤}} = \text{١٠٠ مليون ريال}$$

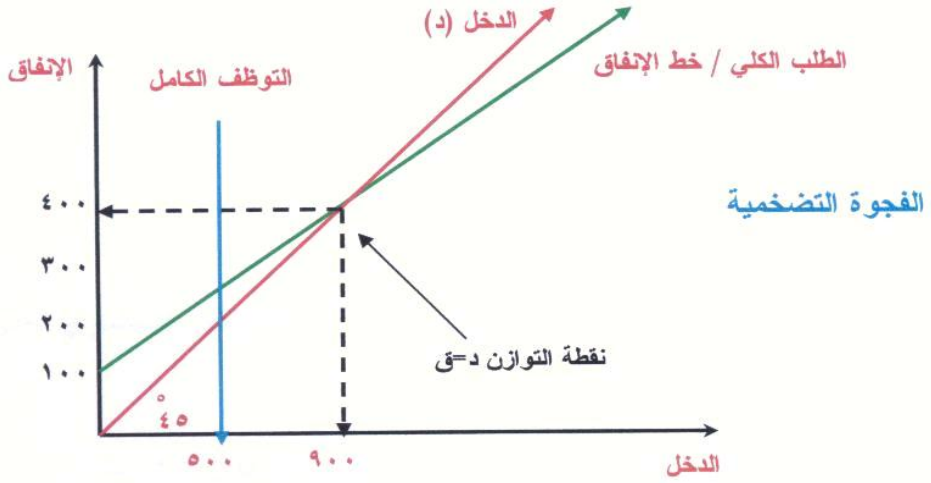

أما عن علاج الفجوة بأدوات السياسة المالية، فإننا نحتاج إلى سياسة انكماشية.

تمرين شامل هام جداً (لا يخلو امتحان منه): تكون اقتصاد دولة ما من أربع قطاعات كالتالي:

هـ = ١٠٠ + ٠,٧٥ د ث = ٢٠ ح = ٥٠ خ = ٣٠

فأجب ما يلي وأحسب المطلوب من الوارد أدناه:

١. أوجد معادلة الإنفاق القومي.
٢. عند أي مستوى من الدخل يتحقق التوازن.
٣. ماذا يحصل للدخل عند التوازن إذا زادت الحكومة من إنفاقها بمقدار (١٠) مليون ريال.
٤. هل يتغير الدخل التوازني إذا زاد الاستثمار بمقدار (٥) مليون ريال؟ وبكم.

الحـــل

١. أوجد معادلة الإنفاق القومي.

حيث أن: ق = هـ + ث + ح + خ

وأن: هـ = هـ١ + هـ٢ د

إذاً: ق = (هـ١ + هـ٢ د) + ث + ح + خ

وهذا يؤدي إلى أن: ق = (هـ١ + ث + ح + خ) + هـ٢ د

ق = (١٠٠ + ٢٠ + ٥٠ + ٣٠) + ٠,٧٥ د

معادلة الإنفاق القومي ق = ٢٠٠ + ٠,٧٥ د

٢. عند أي مستوى من الدخل يتحقق التوازن.

يتحقق التوازن عندما (الطلب الكلي = العرض الكلي)

أي أنه يتحقق عندما: (الإنفاق القومي = الدخل القومي) (ق = د)

وبالتعويض عن (ق) بـ(د): د = ٢٠٠ + ٠,٧٥ د ◄ د = ٨٠٠

إذاً يتحقق التوازن عندما يكون الدخل = ٨٠٠

٣. ماذا يحصل للدخل عند التوازن إذا زادت الحكومة من إنفاقها بمقدار (١٠) مليون ريال.

تحقق التوازن سابقاً عندما كان د = ق = ٨٠٠

وبتطبيق معادلة الإنفاق القومي مجدداً بعد الزيادة (ق = ٢٠٠ + ٠,٧٥ د) وزيادة الإنفاق الحكومي الجديد، يكون لدينا:

ق١ = ٢٠٠ + ٠,٧٥ د

ق٢ = ٢١٠ + ٠,٧٥ د

وبالتعويض عن (ق) بـ(د): د = ٢١٠ + ٠,٧٥ د ◄ د = ٨٤٠

أي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (١٠) مليون أدى إلى زيادة الدخل التوازني بمقدار (٤٠) مليون.

ويسمى هذا التغير بمضاعف الإنفاق الحكومي، حيث:

مضاعف الإنفاق الحكومي = ١ ÷ (١ − هـ٢)

= ١ ÷ (١ − ٠,٧٥) = ١ ÷ ٠,٢٥ = ٤

مقدار التغير في الدخل التوازني = ١٠ × ٤ = ٤٠ مليون.

٤. هل يتغير الدخل التوازني إذا زاد الاستثمار بمقدار (٥) مليون ريال؟ وبكم.

تحقق التوازن سابقاً عندما كان د = ق = ٨٠٠

وبتطبيق معادلة الإنفاق القومي مجدداً بعد الزيادة (ق = ٢٠٠ + ٠,٧٥ د) وزيادة الإنفاق الاستثماري الجديد، يكون:

ق١ = ٢٠٠ + ٠,٧٥ د

ق٢ = ٢٠٥ + ٠,٧٥ د

وبالتعويض عن (ق) بـ(د): د = ٢٠٥ + ٠,٧٥ د ◄ د = ٨٢٠

أي أن زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار (٥) مليون أدى إلى زيادة الدخل التوازني بمقدار (٢٠) مليون.

ويسمى هذا التغير بمضاعف الاستثمار، حيث:

مضاعف الاستثمار = ١ ÷ (١ − هـ٢)

= ١ ÷ (١ − ٠,٧٥) = ١ ÷ ٠,٢٥ = ٤

مقدار التغير في الدخل التوازني = ٥ × ٤ = ٢٠ مليون.

القسم النظري للمقرر

الـــتـــضـــخـــم

تعريف التضخم:

التضخم (Inflation) ظاهرة عالمية شملت الاقتصاديات المتقدمة واللاحقة على السواء، ومن أشهر تعاريف التضخم ذلك القائل بأن التضخم هو (نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة). ويعرف التضخم بأنه (الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي زيادة محسوسة تؤدي إلى سلسلة من الإرتفاعات المستمرة في الأسعار. وبمعنى آخر (قلة في السلع المعروضة مع وجود الإمكانيات الشرائية، مما ينتج عنه غلاء الأسعار نظراً لندرة المعروضات).

أنواع التضخم:

يمكن التمييز بين أنواع التضخم المتمثلة بعدة طرق للتقسيم وهي كما يلي:

أولاً: من حيث إشراف الدولة على الأسعار: حيث ينقسم التضخم إلى نوعين، هي:

١. التضخم المفتوح (الظاهر Open Inflation): يتمثل التضخم في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات. ولهذا النوع من التضخم العديد من الأسماء فيعرف باسم التضخم الصريح أو التضخم الطليق.
٢. التضخم المكبوت (Repressed Inflation): وهو نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن تتمدد أو ترتفع لوجود قيود حكومية مباشرة الموضوعة للسيطرة على رفع الأسعار.

ثانياً: من حيث حدة التضخم: حيث ينقسم التضخم إلى نوعين، هي:

١. التضخم الجامح (Hyper (Galloping) Inflation): وهو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار ثم زيادة الأجور .. وهكذا، مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم (اللولب المرذول Vicious Circle of Inflation) وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.
٢. التضخم الزاحف (Creeping Inflation): وهو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل مقترناً بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، إلا أن استمراره وتجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح (Hyper (Galloping) Inflation).

ثالثاً: من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية: حيث ينقسم التضخم إلى نوعين، هي:

١. التضخم المستورد (Imported Inflation): وهو ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات (حالة مميزة تحدث في الدول العربية المصدرة للنفط).
٢. التضخم المصدر (Exported Inflation): وهو ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطيات البنوك المركزية النقدية من الدولارات والناجم عن وجود ما يعرف بـ(قاعدة الدفع بالدولار).

رابعاً: من حيث مصدر الضغط التضخمي: حيث ينقسم التضخم إلى نوعين، هي:

١. تضخم جذب الطلب (Demand-Pall Inflation): هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواءً في سوق السلع أو في عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة) فعند الوصول إلى التوظف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.
٢. تضخم دفع النفقة (Cost-Push Inflation): هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج والأجور بالذات، حيث يعرف هذا التضخم بـ(تضخم دفع الأجرة Wage-Push Inflation).

آثار التضخم:

يترتب على الارتفاع المستمر في الأسعار آثار تمس معيشة أفراد المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ولكن بصور متفاوتة، حيث يعتبر من أهمها ما يلي:

١. تأثير التضخم على الدخل: يضر التضخم بعض فئات المجتمع بينما من البعض الآخر، فأصحاب الدخول الثابتة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الأسعار، هذا بينما يستفيد أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح من رجال الأعمال وتجار وغيرهم (الذين ترتفع دخولهم بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار) من وجود التضخم.
٢. تأثير التضخم على المديونية: يستفيد المدين (Debtor) من التضخم بينما يتضرر الدائن (Creditor) وذلك لكون المدين يقترض مبلغاً من المال ويعيده في فترة لاحقة بقيمة حقيقة أقل نظراً للارتفاع المستمر في الأسعار.
٣. تأثير التضخم على ميزان المدفوعات: للتضخم أثره السلبي على ميزان المدفوعات (Balance of Payments) حيث أن الدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تجد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف من منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً،

وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات أو في أقل الحالات سوءً ينخفض حجم الفائض فيه.

٤. **تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:** اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي (Economic Growth)، حيث يرى فريق من الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم التيقن حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها كما يؤثر على الحافز على الادخار وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية. بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعاً لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع الأسعار لفترة سوف يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة. وتظل صحة أي من الرأيين محكومة بنوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد والسريع بدون شك سيضر بالنمو الاقتصادي بينما قد يؤدي التضخم البطيء والمعتدل دافعاً للنمو إذا ما صوحب بسياسات اقتصادية حكيمة.

البطالة

تعريف البطالة:

البطالة (Unemployment) هي تعطل العامل مع وجود الرغبة لديه في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق، أو هي عبارة (عن مجموعة الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق). هذا ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين مستوى التوظف الكامل ومستوى التوظف الفعلي، أو بعبارة أخرى الزيادة في المعروض من العمل عن المطلوب منه.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{القوة العاملة}} \times ١٠٠$$

أنواع البطالة:

يميز الاقتصاديون بين خمسة أنواع أساسية من البطالة هي:

١. **البطالة الإحتكاكية (الوظيفية) (Fractional Unemployment):** وهي تلك البطالة التي تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، بوجود فجوة زمنية معينة بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى (فراغات العمل Job Vacancies) وعليه يمكن القول بأن البطالة الإحتكاكية تنشأ نتيجة لطبيعة السوق الديناميكية ونقص المعلومات سواءً للباحثين عن عمل أو أصحاب العمل.

٢. **البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):** يصعب أحياناً التفرقة بين البطالة الإحتكاكية (الوظيفية) والبطالة الهيكلية إلا أن الفارق الأساسي والواضح بينهما هو أن الأولى تنشأ لنقص المعلومات عن عرض العمل والطلب عليه، في حين تنشأ الثانية عن تغيرات واضحة في هيكلية الاقتصاد أو صناعات معينة. فالبطالة الهيكلية هي تلك البطالة التي تنشأ نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة اختلاف في نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق. هذا الاختلاف المذكور يترتب عليه عدم التوافق بين الأعمال والفرص الوظيفية المتاحة وبين الأفراد الراغبين في العمل (مثال: الطلب على العمال الإداريين والفنيين في منطقة كالجبيل أو ينبع مع عدم توافر هذا النوع من العمالة في تلك المناطق وتوافرها في المدن الكبرى).

٣. **البطالة الدورية (Periodicity Unemployment):** وهي تلك البطالة الناشئة عن انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم العمالة نتيجة الركود الاقتصادي (حين يفضل أصحاب العمل في حالات الركود والانكماش الاقتصادي الإيقاف المؤقت عن العمل عن تخفيض الأجور). إذاً فالبطالة الدورية هي بطالة ناتجة عن التغيرات الاقتصادية الدورية والمتضمنة انخفاض أو قصور في الطلب الكلي فينخفض الطلب على العمل لمواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه التنازلي.

٤. **البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):** وهي تلك البطالة التي تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي سواءً المتمثلة في الظروف المناخية أو الموسمية، كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج، ما إلى ذلك.

٥. **البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):** وهي بطالة مستترة غير ظاهرة، فسرها الاقتصاديون بطرق مختلفة، فيرى البعض بأن البطالة المقنعة تعني (وجود عدد كبير من العمال يشتركون في القيام بعمل أقل من مقدرتهم الإنتاجية) لأنه لولا ذلك لأصبحوا عاطلين (بطالة ظاهرة في القطاع الحكومي عندما تسعى الدولة لتوظيف أعداد متزايدة خوفاً من البطالة). هذا بينما يستخدم البعض الآخر مفهوم البطالة المقنعة بتفسير الزيادة في تعداد سكان الريف عن المستوى الذي يحتاجه العمل الزراعي، ليظهر هذا النوع بشكل واضح في الدول النامية الزراعية ذات التكدس السكاني.

العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيليبس):

لا شك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيسياً في أي اقتصاد (تحقيقاً للتوظف الكامل للموارد بما فيها العمل) إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار. فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة. وفي الوقت نفسه تكون أي محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة، حيث أن الحد من التضخم إنما يعني تقليل هوامش ربحية المشروعات، فيتقلص نشاطها الإنتاجي وينخفض طلبها على العمل بالتبعية.

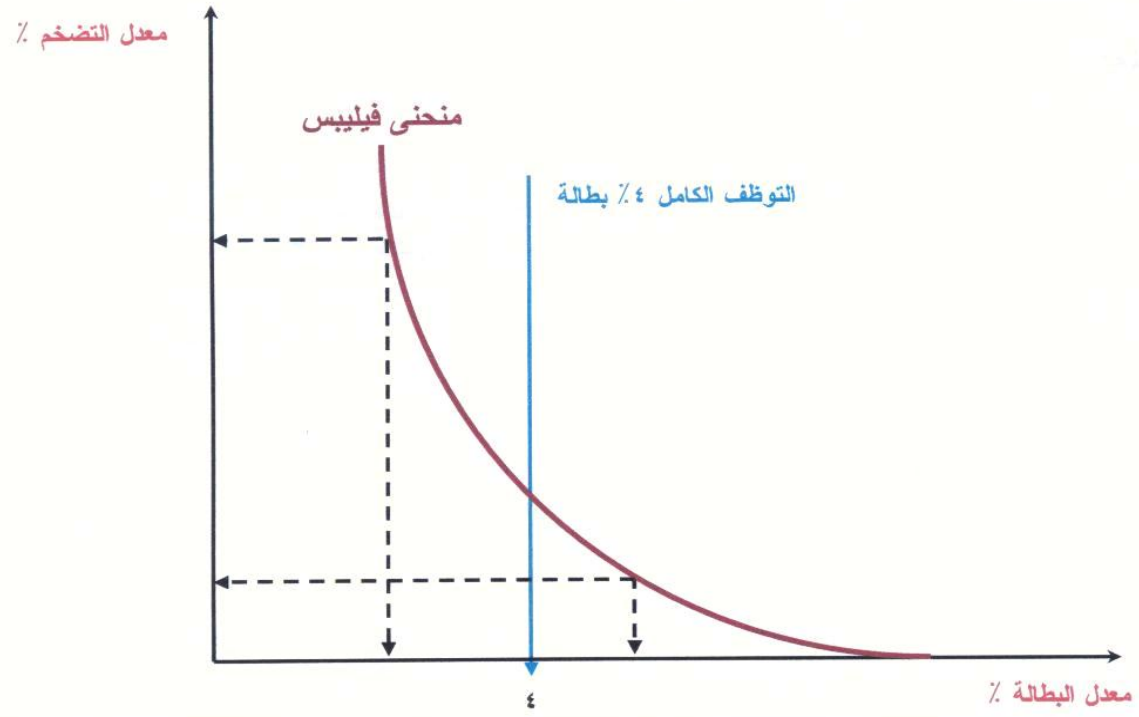

النقود والبنوك

النقود: وهي كل ما يلقى قبولاً عاماً، فيمكن أن تقبل السهام، أو أن تقبل الجلود كما كان في سالف العصور القديمة.

أنواع النقود: كانت بداية التعامل بين بني البشر بالمقايضة أولاً، حيث سلعة بسلعة وخدمة بخدمة أو خدمة بسلعة أو العكس، ثم ما لبث بنو البشر اعتبار بعض من له قيمة وسمات معينة في حياتهم في مقام النقود في هذا العصر. فكانت البداية باعتبار السهام والجلود أثماناً للسلع، ما لبث أن تطور ذلك فانتقل قبول البشر إلى النقود المعدنية من ذهب وفضة، تطور معها ذلك للانتقال إلى العملة الورقة والتي مرت بثلاث مراحل، يهمنا منها المرحلة الأولى والثالثة، فكانت المرحلة الأولى في رفض طباعة العملة الورقية إلا إن كانت مدعومة بالذهب، حيث سمي ذلك بقاعدة الذهب، حيث تكون تلك الورقة (السند) بموجب القاعدة سنداً رسمياً يقدم للبنك المركزي ويحصل المالك له عوضاً عنه على الذهب. وفي عام ١٩٧٣م أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون رفضه لقاعدة الذهب وإلغائها من تداولات الأسواق العالمية وجعل غطاء العملة الورقية بالقوة الإلزامية (دولار / جنية إسترليني / ريال سعودي) حيث يحمي تلك العمل الذهب أحياناً ويدافع عنه بالمخزون من العملات الأجنبية.

وظائف النقود: (١) وسيط للتبادل (نظام المقايضة).
(٢) مقياس للقيمة (كما أن المتر مقياس للطول).
(٣) مخزن للقيمة (الطماطم ليست مخزناً جيداً للقيمة لو إتفق على إعتبارها العالم نقوداً).
(٤) وسيلة للمدفوعات الآجلة (وسيلة لسداد الديون).

البنك المركزي.

بنك الحكومة: وتكمن أهميته في متابعة المعاملات النقدية للحكومة محلياً ودولياً، فالحكومة تقوم بوضع إيراداتها به وتحصل على نفقاتها منه.

بنك البنوك: حيث يقوم بالإشراف عليها وتقوم البنوك التجارية بوضع احتياطياتها (القانونية) به، وهو الملجأ الأخير لها للاقتراض.

أسماء أخرى: ومن مسمياته، (أبو البنوك) و(مراقب البنوك) وما شابه ذلك، والتي تنم جميعها على سمو مكانته وأهميتها وسط الدولة والبنوك التجارية.

إصدار العملة الوطنية: حيث يعتبر البنك المركز هو الجهة المخولة بطباعة العملة الورقية والتأكد من إتلاف المستهلك التالف منها.

إدارة السياسات النقدية: وهي من أولى وظائف البنك المركزي في الدولة واستخدامه للسياسة النقدية التي سبق الإشارة إليها آنفاً.

البنك التجارية.

وظائفها: (١) قبول الودائع.
(٢) الإقراض.

خلق النقود: تقوم البنوك بعمل خطير للغاية في المجتمع، ومن أهم تلك الأعمال، ومن خلال عمليات الإقراض، يتم ما يطلق عليه (خلق النقود) وهي أن يكون المودع الحقيقي مبلغ محدداً (مثال: مليون ريال) بينما المبلغ المتداول بين الأفراد ما يفوق (خمسة ملايين ريالات) ويتضح ذلك من خلال الرسم التالي:

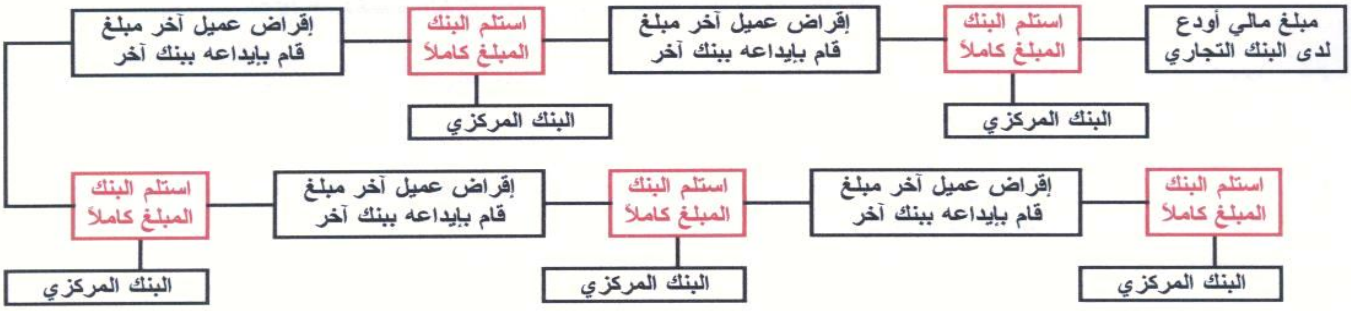

حيث يتبين من الرسم أعلاه، أن المبلغ بالأصل كان وبقي واحداً لم يتغير فتم استلامه وإيداع الاحتياطي له في البنك المركز وإقراضه للغير ثم تكررت العملية ثانياً وثالثاً و و و الخ إلى حين وصول مبلغ الاقتراض إلى الصفر. وهذا ما يسمى بخلق النقود. حيث يعتبر ذلك خطراً في كثير من الأحيان على الاقتصاد بشكل عام.
ومما تحدثه تلك العملية، ما يسمى بمضاعف الائتمان المصرفي ويمكن حسابه من خلال القانون التالي:

$$\text{مضاعف الائتمان المصرفي} = \frac{١}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

حيث: نسبة الاحتياطي القانوني هي النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك والتي تعتبر أحد أدوات السياسة النقدية كما سبق الحديث عن ذلك.، فمثلاً لو كانت النسبة القانونية هي (١٠٪) فإن مضاعف الائتمان المصرفي سيكون:

$$\text{مضاعف الائتمان المصرفي} = \frac{١}{٠,١} = ١٠ \text{ مرات}$$

بمعنى أن المبلغ سوف يتم مضاعفته من خلال عملية خلق النقود عشرة مرات. ولذا فإن رفع نسبة الاحتياطي القانوني يحد دائماً ويقلل فرصة خلق النقود.

وهنا، ولترابط الموضوع مع موضوع قانون كمية النقود في السوق (المستوى العام لدوران النقود)، فإنه ولمعرفة كمية النقود المطبوعة في السوق والتي يجب أن يحافظ عليها البنك المركزي حسب قانون فيشر، فإن:

الناتج القومي (السعر × الكمية) = كمية النقود المطبوعة × سرعة دوران النقود

(انتهى شرح المقرر ولله الفضل والمنة سبحانه وتعالى)

اللهم لك الحمد على ما أنعمت به علينا من نعمة العلم وطلبه، ونسألك اللهم بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أن تنير حياتنا وآخرتنا بعلومك وفضلك ومغفرتك وأن تجعل عملنا هذا قرباً إليك وشفاعة بين يديك يوم العرض الأكبر، وأن تجز عنا أساتذتنا وكل من له فضل علينا بالخير كله، وأن تجعل عملنا هذا تقرباً إليك وفي سبيل طاعتك والتذلل بين يديك وشفيعاً لنا ولمن أوقف هذا العمل إليه يوم العرض عليك وكافة من ساهم في نشره راجياً ثوابك ورضوانك.

نحذر جميع المكتبات وضعاف النفوس من الاتجار بهذا العمل بأي صورة من الصور
فإنه وقف لله تعالى وعلم ينتفع به وهو حق لكل مسلم ومسلمة أراد به العلم والتعلم
فمن خالف ذلك فإن الله حسبنا وهو خصمه يوم العرض الأكبر، اللهم قد بلغت، اللهم فأشهد

إعداد الأستاذ / محمد أبو شريف / جوال : ٠٥٦٣٥٦٥٤٧٢ البريد الإلكتروني : Shrief_1@hotmail.com

ملحق خاص
حسابات الدخل القومي

١- الناتج القومي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + الإنفاق الخارجي
٢- الإنفاق الاستثماري = إجمالي الاستثمار = الاستثمار الصافي + إهلاك رأس المال
٣- الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – إهلاك رأس المال (الإندثارات)
٤- الدخل القومي = الناتج القومي الصافي – الضرائب الغير مباشرة
٥- الدخل الشخصي = الدخل القومي – (الضرائب على أرباح الشركات + أرباح الشركات غير الموزعة + استقطاعات التقاعد) + (المدفوعات التحويلية للمتقاعدين + تعويضات البطالة + الإعانات للعجزة والأسر الفقيرة)
٦- إجمالي الأرباح = الأرباح الموزعة + الأرباح غير الموزعة + الضرائب على الأرباح
٧- الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة
٨- الناتج المحلي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي – صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية
٩- صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية = عوائد عناصر الإنتاج المحولة للداخل – عوائد عناصر المحولة للخارج
١٠- الإنفاق الخارجي = الصادرات – الواردات
١١- الناتج القومي الحقيقي = الناتج القومي النقدي (الإجمالي) ÷ المستوى العام للأسعار × ١٠٠